من أجل عدالة مناخية
يجب على العالم احترام التنوع الجنسي والجندري

Safe Circles

Barra Alsour
برة السور

دمج
دمج الجمعية التونسية للعدالة و المساواة
Damj, l'association tunisienne pour la justice et l'égalité

عالم بالألوان
Colorful World

يعيش العالم لحظة فارقة بسبب التغير المناخي وآثاره الخطيرة التي تمتد في جميع الأنحاء على كوكب الأرض، فالاضطرابات المناخية المتطرفة، كتغير أنماط الطقس التي تتسبب في انخفاض أو ندرة الغذاء وارتفاع مستوى سطح البحر وما ينتج عنه من فيضانات غير مسبوقة، وكذلك التصحر وجفاف الأنهار وغيرها من أشكال اضطربات المناخ، كل تلك التغيرات يتأثر بها الجميع حول العالم، لكن حجم تلك التأثيرات ليس متساوياً ما بين الجميع، فالفئات الأكثر فقراً والمهمشة هي الفئات الأكثر تضرراً من التغيرات المناخية.

وتلعب الأعراف والثقافة الاجتماعية دوراً أساسياً في تحديد مدى قدرة الأفراد والمجموعات على التكيف أو التصدي للتغيرات المناخية، حيث إن الأعراف والثقافة الاجتماعية والتي تصنع مستويات مختلفة للأدوار الاجتماعية، وتحدد بشكل مسبق توافر الإمكانيات للأفراد والمجموعات التي يمكن لها أن تساهم في تخفيف أو مضاعفة الأضرار الناتجة عن التغيرات المناخية.

وتأتي الأقليات الجنسية على سبيل المثال "مثليات ومثليين عابرات وعابرين واللاجنسيين" من بين أكثر الفئات المعرضة لأضرار جسيمة للتغيرات المناخية، فما تعانيه الأقليات الجنسية من تاريخ يعج بالظلم الاجتماعي، وأشكاله المتعددة من نبذ وإقصاء وحرمان من تلقي الخدمات يجعلها تتصدر مشهد الفئات الأكثر عرضة للضرر حول العالم.

وعلى مستوى القوانين خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي تحظر التمييز على أساس الجنس أو العرق أو الإعاقة أو المستوى الاقتصادي والاجتماعي ما بين المواطنين والمواطنات أثناء تلقي المساعدات الإغاثية وقت الكوارث الطبيعية، لا تتضمن تلك القوانين التنوع الجنسي، ما يجعل الأقليات الجنسية خارج نطاق تقديم المساعدات والحماية التي يمكن أن تساهم في إنقاذ حياة الآلاف من المواطنين والمواطنات في الأماكن المنكوبة كجزء من بنية تشريعية متكاملة لا تعترف بالأقليات الجنسية والتنوع الجنسي والجندري بل في بعض الأوقات تجرمه .

وعلى سبيل المثال وليس الحصر:

أولاً: على مستوى السكن:

إن القوانين المنظمة للحق في السكن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي تتضمن حق المواطنين والمواطنات في الحصول على سكن ملائم وصحي، وتحدد الفئات الأولى بالرعاية "نساء وأرامل ومطلقات وذوى الإعاقة والفقراء والمقيمين في المناطق الخطرة والعشوائية" لا تتضمن الأقليات الجنسية، وهو الوضع الذي يضع العراقيل أمام مجتمع الميم – عين في الحصول على السكن الملائم أو الحصول على التعويضات المرتبطة بالأماكن المنكوبة، والتي تتعرض فيها المباني السكنية إلى الانهيار أو الغرق، والتي يستوجب معها نقل السكان إلى مناطق آمنة، تلك الأوضاع التي تجعل الأقليات الجنسية بلا مأوى؛

ليرتفع عدد المشردين منهم لينضموا إلى صفوف الذين يتم طردهم من مساكنهم نتيجة ميولهم أو هويتهم الجنسية سواء على مستوى الأسرة أو على مستوى محاولات الحصول على سكن مستقل، ما يجعلهم في مواجهة مباشرة مع تقلبات الطقس في المناطق التي تشهد ارتفاع درجات الحرارة أو انخفاضها عن النسب المعتادة، والعيش في مناطق ترتفع فيها نسبة التلوث؛ ليكون
فريسة للأمراض المختلفة التي تؤدي في نهاية الأمر إلى فقدان الكثير منهم للحياة.

ثانياً: على مستوى الخدمات الصحية:

للأسف الشديد فإن القوانين المنظمة للحق في الصحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا تتضمن المساواة في تلقي الخدمات والرعاية الصحية ما بين الجنسين، ولا تعترف بالتنوع الجنسي والاحتياجات المرتبطة بهما من تثقيف ودعم ومشورة وتلقي الخدمات داخل المراكز الطبية المختلفة بما يتوافق مع الميول والهوية الجنسية للمواطنين والمواطنات، فكانت أزمة جائحة كوفيد 19 دليلاً دامغاً على التهميش والإقصاء الممارس ضد الأقليات الجنسية، فلم يستطيعوا/ن العديد منهم الحصول على أي نوع من أنواع اللقاحات المتعلق بكوفيد 19 نتيجة الشكل غير النمطي، فالعابرون والعابرات جنسياً عانوا من نقص أو ندرة تلقي الخدمات الطبية المرتبطة بالرعاية النفسية وتلقي الهرمونات وإجراء الجراحات، أضف إلى ذلك ندرة أو غياب الحصول على العلاجات المرتبطة بنقص المناعة المكتسبة HIV، وحرمان المصابين من تلقي الخدمات الصحية الطارئة داخل العديد من المراكز الطبية المختلفة نتيجة الإصابة بـ HIV، تلك الأوضاع المتردية في قطاع الصحة كانت نتيجة مباشرة للقرارات والتعليمات المحلية المرتبطة بتنظيم تلقي الخدمات الطبية أثناء الجائحة والتي لم تعتبر الأقليات الجنسية من بين الفئات المعرضة للخطر والإصابة بفيروس كوفيد 19، ما نتج عنه غياب أو ندرة تقديم الخدمات والعلاجات، الوضع الذي ساهم في رفع أسعار تلقي الخدمات بشكل غير مسبوق، وحرم الغالبية العظمى من الأقليات الجنسية من الحصول على الرعاية الطبية، ومن المتوقع أن تتفاقم تلك الأوضاع نتيجة التغيرات المناخية وتداعياتها المرتبطة بظهور أو نشاط الفيروسات وبعض الأمراض الوبائية أو الأمراض المستعصية مثل السرطان.

ثالثاً: على مستوى العمل:

بشكل عام تعتبر الأقليات الجنسية منتمية إلى العمالة غير المنتظمة، حيث يتوافر لها فرص من الوظائف التي تتميز بالهشاشة وعدم الاستدامة، وتحديداً للعابرين والعابرات جنسيا، نتيجة النبذ والإقصاء الاجتماعي الممارس ضدهم /ن، وكذلك المثليون والمثليات إذا أعلنوا عن ميولهم الجنسية.

وللأسف الشديد ما يزيد الوضع سوءاً أن المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالعمل، وكذلك القوانين المحلية المنظمة للعمل جميعا لا يتم الإشارة فيها إلى الأقليات الجنسية، خاصة في باب التعريفات المتعلقة بالجنس والمساواة ما بين الجنسين في فرص العمل، وهو الأمر الذي يقصي الأقليات الجنسية من حقوقهم/ن المشروعة في التوظيف سوء على مستوى القطاع العام أو القطاع الخاص أو القطاع الإداري التابع للسلطة التنفيذية، وكذلك وضع العراقيل على المستوى القانوني والاجتماعي أمام محاولاتهم إدارة مشروعاتهم الخاصة الصغيرة، بالاضافة إلى إعطاء الفرصة للسلطات أو مجالس إدارات العمل لفصلهم/ن نتيجة لميولهم/ن أو هويتهم/ن الجنسية، ولا يمكن أن نتجاهل بيئة العمل للعاملة غير منتظمة والتي تفتقر إلى المعايير الصحة والسلامة المهنية، والتي تزيد من فرص الإصابة بالأمراض المرتبطة بالعمل في بيئة يتحكم فيها الهواء الملوث، وهو الوضع الذي يساهم في المزيد من الإفقار للأقليات الجنسية ويساهم في ارتفاع معدلات العنف الممارس ضدهن ويضع العراقيل أمام فرص تمكينهم/ن على المستوى الاقتصادي لمواجهة تدعيات التغيرات المناخية.

رابعاً: على مستوى التعليم:

من أكثر التحديات التي تواجه التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هو غياب محاولات تضمين التثقيف الجنسي الشامل بالمناهج التعليمية في المراحل المختلفة، الوضع الذي يساهم بشكل عام في المزيد من العنف المبني على النوع الاجتماعي واتساع الفجوة ما بين الجنسين، ويزيد من أزمة الأقليات الجنسية بشكل خاص، حيث إن المثليين والمثليات يتعرضن للعنف داخل المؤسسات التعليمية والتي تصل إلى حد حرمانهم/ن من الاستمرار في الفصول الدراسية إذا تم اكتشاف ميولهم/ن الجنسية أو تم الإعلان عنها، كما يُحرم العابرون والعابرات جنسياً من الانتظام في المراحل الدراسية المختلفة إذا أعلنوا عن هويتهم الجندرية، بالإضافة إلى التعنت الشديد الذي تمارسه السلطات عندما تمنع العابرين والعابرات من حصولهم/ن على الأوراق الثبوتية من أجل الاستمرار في التعليم، وكذلك توثيق ما حصلوا/ن عليه من شهادات دراسية سابقة.

تلك الأوضاع التي تساهم بشكل مباشر في محدودية فرص استمرارهم/ن في التعليم والتدريب، وجدار فاصل بينهم/ن وبين المعلومات التي يمكن أن يحصلوا/ن عليها فيما يتعلق بالتغيرات المناخية وتداعياتها وكيفية التكيف معها ومواجهتها.

مواجهة التغيرات المناخية وتحقيق العدالة:

إن تحقيق العدالة المناخية مرتبط ارتباط وثيق بتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفئات المهمشة، والتي تعاني من غياب التمثيل فيما يتعلق بالسياسات والتدابير التي يتم طرحها، سواء من جانب المؤسسات والسلطات المحلية أو الدولية، وكذلك السياسات التي يتم طرحها ونقاشها على مستوى القيادات السياسية في العالم خلال مؤتمرات المتعلقة بالمناخ، من أجل ذلك يري الموقعون أدناه أن هناك ضرورة ملحة إذا كانت هناك إرادة سياسية دولية حقيقية تستهدف تحقيق العدالة المناخية للجميع.

١ – يجب تمثيل الأقليات سواء كانت جنسية، أو عرقية، أو عقائدية في المناقشات حول أزمة تغير المناخ، كم يجب مشاركتهم في صنع السياسات المتعلقة بمواجهة التغيرات المناخية والتكيف معها، على أن يكون أحد معايير تقييم تلك السياسات والإجراءات المتبعة لمواجهة التغيرات المناخية هو تضمين حقوق الأقليات في كل مكان على كوكب الأرض.

٢ – يجب أن تحتوي معايير صندوق الأمم المتحدة، المزمع إنشاؤه لدعم الدول الفقيرة لمواجهة التغير المناخي، على إجراءات توزيع وحجم الدعم المقدم للدول بناء على تدابير تضمن تعهدات السلطات في البلاد المقدم لها الدعم بوضع سياسات وتدابير من شأنها الاعتراف بحقوق الأقليات الجنسية بشكل متساوٍ مع جميع المواطنين والمواطنات وتضمين حقوقهم في التدابير المرتبطة بمعالجة أزمة التغيرات المناخية كأحد معايير تقديم الدعم المالي والفني لها.

٣ – يجب أن تحتوى معايير مراجعة التقدم المحرز في قضية التكيف مع التغيرات المناخية التي تتقدم بها الدول إلى الأمم المتحدة وفق اتفاقية باريس سياسات وإجراءات وتدابير تضمن حقوق الأقليات الجنسية على المستوى التشريعي المحلي، وكذلك الخدمات المرتبطة بالأنظمة الصحية والتعليمية والسكن والتوظيف من أجل تمكين جميع الناس من الأدوات التي تساهم في مواجهة التغير المناخي والتكيف معه.

الموقّعون

مبادرة عالم بالألوان

مبادرة برة السور

دمج الجمعية التونسية للعدالة والمساواة

مبادرة الدوائر الآمنه